

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 2009/6/12-8

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

التقرير السنوي للجنة برنامج الأغذية العالمي
لمراجعة الحسابات

مقدمة للمجلس للنظر



Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2009/6-G/1/Rev.1

22 May 2009

ORIGINAL: ENGLISH

طُبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي
في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:
(<http://www.wfp.org/eb>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء اجتماع المجلس التنفيذي بفترة كافية.

رئيس لجنة مراجعة الحسابات: السيد: J.G. Joscelyne عنوان البريد الإلكتروني:

grahamjoscelyne@hotmail.com

يمكنكم الاتصال بالسيدة Panlilio C، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

التقرير السنوي

للجنة برنامج الأغذية العالمي لمراجعة الحسابات

30 أبريل/نيسان 2009



إلى عناية المدير التنفيذي والمجلس التنفيذي

يتعين على لجنة المراجعة، بمقتضى اختصاصاتها، (الوثيقة WFP/EB.1/2009/6-B/1)، تقديم تقرير سنوي إلى المدير التنفيذي. وبموجب قرار المجلس خلال دورته العادية الأولى لعام 2009 (2009/EB.1/7) في دورته في فبراير/شباط 2009، سوف يقدم التقرير أيضا إلى المجلس للنظر فيه خلال دورة المجلس السنوية.

ويغطي هذا التقرير أنشطتنا خلال الفترة من 2008/4/1 حتى 2009/3/31. ويتصادف هذا الموعد مع انتهاء الكشوف المالية السنوية وهو مجال التركيز الرئيسي لهذه اللجنة عن الفترة موضع الاستعراض.

وإن لجنة المراجعة على استعداد لمناقشة هذا التقرير كملخص لأنشطتنا ونتائج جهودنا خلال الفترة موضع الاستعراض.

الرئيس ج. غراهم جوسلين J. Graham Joscelyne

30 أبريل/نيسان 2009



مقدمة

- 1- عهد إلى لجنة البرنامج لمراجعة الحسابات، بموجب تعميم المدير التنفيذي الذي صدر في يوليو/تموز 2004، أن تساعد المدير التنفيذي في الاضطلاع بمسؤوليته بشأن "الإبلاغ المالي واستخدام الموارد وترتيبات الرقابة الداخلية في البرنامج وعمليات إدارة المخاطر وغير ذلك من المسائل ذات الصلة". وتنص اختصاصات اللجنة (مرفقة كملحق) على أن تقدم لجنة المراجعة تقريراً سنوياً إلى المدير التنفيذي وأن يعرض هذا التقرير على المجلس التنفيذي بغرض الإحاطة والعلم.
- 2- وهذا التقرير السنوي الخامس للجنة يغطي الفترة من 1 أبريل/نيسان 2008 حتى 31 مارس/آذار 2009. وعلى الرغم من إعداده وفقاً لاختصاصات اللجنة التي حددت في عام 2004. وهو يتضمن عرضاً إجمالياً لأعمال اللجنة خلال هذه الفترة ويبرز القضايا التي من شأنها أن تسترعي اهتمام المدير التنفيذي وأو المجلس التنفيذي.
- 3- وقد قرر المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في عام 2009، أن تقدم لجنة المراجعة تقريرها منذ الآن إلى كل من المجلس والمدير التنفيذي. وأعطى المجلس توجيهاته بأن يتم تعديل اختصاصات اللجنة تبعاً لذلك. وعند إعداد هذا التقرير، كانت التعديلات المقترحة قيد الاستعراض.

العضوية

- 4- إلى غاية 2004، كانت لجنة المراجعة تعتبر لجنة الإدارة الداخلية بصفة كاملة. وفي 2004 أدخل المدير التنفيذي السابق اختصاصات جديدة وعين أعضاء أغلبيتهم من خارج البرنامج، ورئيس المجلس عضو من بين الأعضاء الخارجيين. وكانت مدة ولاية الأعضاء سنتين قابلة للتجديد لفترة سنتين. وفي 2007 مع التغيير الذي طرأ في الإدارة الداخلية، استقال الأعضاء الداخليون للجنة المراجعة واستبدلوا بأعضاء خارجيين. وبالتالي واعتباراً من 2007، أصبحت لجنة المراجعة لجنة خارجية تماماً تحت إشراف المدير التنفيذي.
- 5- وقد تكونت لجنة المراجعة خلال الفترة موضع الاستعراض بالأعضاء التالية أسماؤهم:
 - السيد J. Graham Joscelyne - مراجع عام متقاعد من البنك الدولي (رئيساً)، وهو من مواطني جنوب أفريقيا؛ وتنتهي فترة عضويته في 6 يوليو/تموز 2009؛
 - السيدة Dianne Spearman - المدير السابق لشعبة الاستراتيجية والسياسات في البرنامج، وهي من مواطني كندا، وتنتهي فترة عضويتها في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2009؛
 - السيد John Parsons - المفتش العام في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وهو من مواطني بريطانيا، وتنتهي مدة عضويته في 6 يوليو/تموز 2008؛
 - السيد Bernd Kaess - المدير السابق للمراجعة الداخلية في البرنامج، وهو من مواطني ألمانيا، وقدم استقالته في 5 مايو/أيار 2008؛
 - السيد Libero Milone - شريك متقاعد في ديلويت، وهو من مواطني إيطاليا، وقد عين في 2 مايو/أيار 2008 حتى 2 مايو/أيار 2010، وهو من مواطني إيطاليا؛

- السيد Qamar Beg - سفير متقاعد لباكستان لدى إيطاليا ووكالاتي الأمم المتحدة التي يوجد مقرهما في روما، وهو من مواطني باكستان؛ وقد عين في 29 يوليو/تموز 2008 حتى 29 يوليو/تموز 2010؛
 - الدكتور Kanayo Nwanze - وهو نائب المدير التنفيذي في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهو من مواطني نيجيريا؛ وعين في 27 أغسطس/آب 2008؛ واستقال في 23 مارس/آذار 2009 في أعقاب اختياره كرئيس منتخب للصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- 6- ويتم اختيار أعضاء لجنة مراجعة الحسابات وفقا لكفاءتهم المهنية وخبرتهم في الإدارة المالية والمراجعة ومعرفتهم باختصاصات البرنامج وعملياته وخبراتهم فيما يتعلق بإدارة المخاطر في القطاعين العام والخاص.
- 7- وأمكن تلافي المنازعات المحتملة في المصالح بتعيين أعضاء مستقلين فقط. وللتأكيد على أهمية الاستقلالية، يطلب من الأعضاء تسجيل أي منازعات محتملة في المصالح في كل اجتماع.

سير عمل لجنة مراجعة الحسابات

- 8- اجتمعت اللجنة خلال فترة الإبلاغ مرة واحدة كل ربع سنة في المقر الرئيسي للبرنامج، واستمر الاجتماع لمدة يومين في كل مرة. وخصصت فترة من كل اجتماع لجلسة تنفيذية (حضرها الأعضاء فقط) بينما حضر معظم الاجتماعات مديرو كل من شعبة المفتش العام وخدمات الرقابة وشعبة الشؤون المالية والقانونية والمديرون المسؤولون عن مشروع نظام شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز)، ومكتب المدير التنفيذي وأفراد آخرون حسب الاقتضاء. كما حضر الاجتماع كبار ممثلي المراجع الخارجي. وتفاعلت اللجنة مع هؤلاء المشاركين والتمست آراءهم بشأن طائفة واسعة من القضايا. وتجتمع اللجنة مع المدير التنفيذي في جلسة تنفيذية.
- 9- وقدم أعضاء اللجنة نصائح فنية مستقلة حول طائفة واسعة من مسائل الرقابة ضمن اختصاصهم. وطلب من اللجنة تزويد المدير التنفيذي بمشورة متوازنة كما طلب منها تقديم معطيات في الإدارة تتعلق بالمسائل التي تتطلب متابعة. واستجابت الإدارة بصورة إيجابية إلى حد كبير.
- 10- وترصد اللجنة بانتظام متابعة قراراتها وتوصياتها المقدمة إلى الإدارة.
- 11- ولم تقم اللجنة بإجراء تقييم ذاتي لأنشطتها وفعاليتها في الفترة موضع الاستعراض. ومع ذلك، فإن مقترحات المراجعين الخارجيين إلى المجلس في فبراير/شباط 2009 امتدحت فائدة وفعالية اللجنة. وبالنظر إلى مشاركتهم النشطة في مداورات لجنة مراجعة الحسابات فإنهم في وضع يتيح لهم إجراء تقييم مستقل لأدائها. وكذلك لم يتم إطلاع لجنة مراجعة الحسابات على قرار المجلس الذي اتخذه في فبراير/شباط إلا في مارس/آذار. ومنذ ذلك الحين عقدت اللجنة اجتماعا كان من الضروري أن يركز أساسا على الكشوف المالية محددة الفترة. وتلاحظ اللجنة طلب المجلس بإعداد تقييم تزمع اللجنة إجراءه في اجتماعها الذي سيعقد في يونيو/حزيران 2009، وبعد ذلك ترسل النتائج إلى المدير التنفيذي وإلى المجلس.
- 12- واطلعت اللجنة على تعليقات المراجعين الخارجيين والإدارة العليا الذين يرون أن أنشطة اللجنة فعالة ومفيدة للبرنامج. ومع تطور الاتصالات مع المجلس التنفيذي، فإن مستوى الفعالية من المفترض أن يزداد أكثر فأكثر.

الإبلاغ المالي

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

- 13- تمشيا مع قرار المجلس التنفيذي في يناير/كانون الثاني 2008، والتوصية السابقة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة، تعهد البرنامج بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إعداد كشوفه المالية السنوية لعام 2008. ومن بين التغييرات الرئيسية عن المعايير السابقة (المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة) رسملة الأصول الثابتة وتسجيل المخزونات وتسجيل استحقاقات الموظفين وإقرار الإيرادات.
- 14- ويتمشى قرار الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية الموثوقة مع اتجاه كيانات القطاعين العام والخاص في العالم نحو إعداد التقارير المالية استنادا إلى معايير موحدة ومقبولة للجميع. وقد لاقت المعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام قبولا على المستوى الدولي. وتتطلب هذه المعايير إبلاغا شاملا عن جميع الأصول والخصوم وجميع المساهمات والنفقات المستحقة في نهاية الفترات المالية. وتسفر تلك المعايير عن تحسين اتساق النظم المالية والمعايير والإجراءات المحاسبية، لا سيما الطريقة التي تعرض به المنظمات نتائجها المالية. كما تساعد تلك المعايير على تحقيق الاتساق في طريقة الإبلاغ عن الكشوف المالية. وتعتبر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مضمونة بفضل جودتها الكبيرة والاعتراف بها دوليا ودقة العملية المتبعة في وضع وتفسير تلك المعايير.
- 15- وقد أقر البرنامج المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بدءا من عام 2008. وكان ذلك بمثابة مبادرة رئيسية شملت استعراضا شاملا لجميع السياسات المالية والعديد من التعديلات عليها وإعداد دليل توجيهي للسياسات ذات الصلة، وتقديم تدريب موسع للموظفين. ويتمثل أحد أهم التغييرات في إدخال الكشوف المالية المراجعة سنويا. وأدخل تعديل على النظام الأساسي واللائحة العامة والنظام المالي الذي يتطلب موافقة المجلس التنفيذي. ولم يتم تحديد أية تغييرات في السياسات المحاسبية التي تتطلب موافقة المجلس التنفيذي. وغير البرنامج تدريجيا من سياساته المحاسبية تمشيا مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- 16- وفي سياق إعداد الصيغة النهائية للمجموعة الأولى من الكشوف المالية المراجعة سنويا باستخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كرست اللجنة وقتا واهتماما كبيرين بالرقابة على هذا المشروع الصعب. وفي كل اجتماع، كانت اللجنة ترصد خطط التنفيذ والعقبات المحتملة بما في ذلك تغير الموظفين القائمين على المشاريع الرئيسية. واطلعت اللجنة على المعالم الرئيسية (مثل ذلك التجارب في يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول "عملية تجريبية") وقيمت النتائج التي حققتها الإدارة والتقارير المرحلية المقدمة بصورة مستقلة من كل من المكتب الوطني لمراجعة الحسابات ومكتب المراجعة الداخلية. وأسدت اللجنة مشورتها بشأن مواجهة العقبات بصورة فعالة وعززت التزام الإدارة بالمشروع. وخضعت السياسات المالية المنقحة لتمحيص دقيق، حيث أعربت اللجنة، بعد مناقشة مسهبة مع الإدارة والمراجعين الخارجيين، عن دعمها للمادة 13-1 المعدلة من النظام المالي والسياسات المالية الجديدة التي سيقترحها المدير التنفيذي على المجلس لاعتمادها.
- 17- ويعتبر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بمثابة مشروع متعدد الوجوه ومتشابك وملزم زمنيا. وبفضل القيادة الفعالة والإدارة الحكيمة للمخاطر، فقد تم تنفيذ المشروع بنجاح كما كان متصورا أصلا. ونظرا لأن البرنامج يعد المطبق الأول لمعايير المحاسبية الدولية، فهو "يتصدر" الأمم المتحدة، ككل، في صياغة قضايا المحاسبة الفنية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية. وتشير اللجنة إلى الدور الذي تضطلع به الإدارة في تشجيع الأمم المتحدة في اتخاذ القرارات في موعدها

بشأن صياغة المشروعات وخطط التنفيذ والتأكد من أن نظام ونجز ملائم لهذه المهمة. وفي ظروف لم تنضج فيها بعد مناقشات الأمم المتحدة لتتمكن من الإعلان عن جميع قضايا معايير المحاسبة الدولية، فإن الإدارة اعتبرتها ملائمة وتتفق مع لجنة المراجعة والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات، وحيثما لا تتوافر معايير المحاسبة الدولية، استخدمت المعايير الدولية للإبلاغ المالي. والنتيجة الصافية لهذا هو الإبلاغ عن النتائج المالية للبرنامج وفق المعايير الدولية لأول مرة.

الكشوف المالية

18- يشمل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تغييرات أساسية في طريقة عرض الكشوف المالية المراجعة سنويا. وهذه التغييرات تؤدي إلى زيادة الوضوح وتحسين الاتصالات مع أصحاب الشأن وجعل البرنامج يتمشى مع الأساليب المقررة في المنظمات الأخرى، وبالإجمال، يجعل البرنامج منظمة أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة. وفي الوقت ذاته، فقد فرضت عبئا كبيرا على الإدارة والموظفين الذين يواجهون مجموعة جديدة من الشروط بشأن المحاسبة وإفقال الحسابات في نهاية السنة. وهذا يلزم تعريضه على أساس متواصل. وتدرك اللجنة أن البرنامج يعد رائدا في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في منظومة الأمم المتحدة. ومع أن البرنامج يمثل "المجرب الأول"، إلا أنه لا يستطيع دائما أن يعول على الأمم المتحدة لتقديم المشورة الفنية والنصح فيما يتعلق بطائفة واسعة من القضايا التي تواجهه خلال فترة التحول. وبالفعل، فإن سائر منظمات الأمم المتحدة سوف تنظر إلى البرنامج كموجه ونموذج. وقد أخذت اللجنة هذا الموضوع في الحسبان.

19- وكونت اللجنة رأيها حول النتائج المالية وكيف عرضت هذه في إطار معايير المحاسبة الدولية. وفي سياق الوصول إلى رأي مستقل حول مسودة الكشوف المالية، أخذت اللجنة في حساباتها: (1) تقديم الإدارة لمسودة الكشوف المالية والتأكيدات الواردة في مسودة رسالة التمثيل التي بعث بها المدير التنفيذي إلى المراجع الخارجي؛ (2) تفهم التبريرات الجلية في المجالات التي طلب فيها من الإدارة استخدام حكمته للوصول إلى النتائج الملائمة حسب البنود؛ (3) التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية ورأيه حول المراقبة الداخلية في عموم البرنامج؛ (4) التقرير السنوي للمفتش العام؛ (5) تحديث مقدم من الإدارة فيما يتعلق بقائمة طويلة من توصيات مكتب المراجعة الداخلية التي لم تنفذ فعلا في الموعد المحدد؛ (6) آراء المراجع الخارجي فيما يتعلق بكافة المسائل الأتفة الذكر.

20- ولاحظت اللجنة أن جهودا كبيرة بذلها رئيس مكتب الشؤون المالية وموظفوه لضمان إصدار النتائج المالية ضمن الوقت المحدد ودون تعديلات موسعة كانت قد طلبت من قبل. وكان السبب الرئيسي في تحقيق هذا النجاح، هو التخطيط الموسع الذي طلب إضافة إلى تقديم التدريب للموظفين الماليين في الميدان والاتصالات الفعالة بين المقر والميدان فيما يتعلق بطائفة من المسائل المحاسبية في نهاية السنة.

21- وتمكنت لجنة المراجعة، بفضل المدخلات الفنية التي قدمها المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في الوقت المناسب، من النظر في موقفها إزاء النتائج المالية ككل، والبيانات الفردية، وطريقة ومجالات الترابط بينها، وكيفية الإبلاغ عنها. وتقديم المشورة للإدارة تبعا لذلك. واقترحت اللجنة تغييرات واستعرضت استجابة الإدارة خلال عملية التنفيذ وعند مناقشة النصوص النهائية لمشروع الكشوف المالية. ويتم الإبلاغ عن معلومات جديدة بعد تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة. ودار نقاش مفصل حول هذه المعلومات. وتشمل أمثلة المفاهيم العامة، مفهوم الاستحقاق؛ ومفهوم استمرارية الأعمال؛ والطريقة التي تتسبب بها الفروق الزمنية في إحداث فروق كبيرة بين الإيرادات والمصروفات خلال الفترة المعنية، وأفضل طريقة للإبلاغ عن النتائج وتقديم أسباب مدعومة بحجج قوية. وتشمل المسائل المحددة مدى البيانات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة، واتفاقات الغير، واستحقاقات الموظفين؛ وأثر التغييرات على الاقتراضات الاكتوارية؛ وأهمية التغييرات بالنسبة لأرصدة الأموال والاحتياطيات؛ وإدراج المخزونات والأصول الثابتة للمرة الأولى.

- 22- وتم إبلاغ الإدارة بأراء ومشورة لجنة مراجعة الحسابات. واقترحت اللجنة تغييرات واستعرضت استجابة الإدارة خلال عملية التنفيذ وعند مناقشة الصيغة النهائية لمسودات الكشوف المالية. وكانت المشورة والتوجيهات التي قدمها المكتب الوطني لمراجعة الحسابات، بشكل متسق وفي الوقت المناسب مهمة للجنة مراجعة الحسابات وللإدارة طيلة العملية التي أفضت إلى الانتهاء من وضع هذه الكشوف.
- 23- ومع مراعاة كل ما سبق، وافقت اللجنة على محتويات رسالة التمثيل التي بعث بها المدير التنفيذي إلى المراجع الخارجي وأشارت إلى أن مسودة الكشوف المالية تعتبر ملائمة لإحالتها إلى المراجع الخارجي من أجل وضع الصيغة النهائية للمراجعة.
- 24- كذلك استعرضت لجنة المراجعة إعداد الكشوف المالية السنوية المراجعة لعام 2007 ووضعها بالصيغة النهائية. وفي نهاية المطاف، قدم إلى البرنامج تقرير الكشوف المالية السنوية.

فعالية المراقبة الداخلية في البرنامج

- 25- استعرضت لجنة المراجعة خلال الفترة، تداعيات المراقبة الداخلية بالنسبة لجميع المبادرات الرئيسية ضمن البرنامج ومن البرنامج ككل. وبعبارة أشمل، فقد حققت اللجنة ذلك باستعراض: (1) تداعيات المراقبة الداخلية بالنسبة لجميع نتائج شعبة خدمات الرقابة والمراجع الخارجي؛ (2) تقديم الإدارة السنوي لرسائل التمثيل التي تبعث بها دعماً للكشوف المالية السنوية؛ (3) مدى كفاية السياسات التي تدعم المراقبة الداخلية السليمة. واعتماداً على هذه المعلومات، تكون لجنة المراجعة رأياً وتبعث به إلى المدير التنفيذي.
- 26- وأصبح استخدام الموارد، وبخاصة الموارد المتاحة لشعبة خدمات الرقابة مسألة مهمة خلال فترة الاستعراض. واستجاب المدير التنفيذي بصورة إيجابية للمشورة المقدمة من لجنة المراجعة بخصوص عدم تطبيق تخفيضات الميزانية العامة تلقائياً على شعبة خدمات الرقابة التي تحتاج إلى حد أدنى من الموارد للاستمرار في تقديم ضماناتها الملائمة للمدير التنفيذي ولجنة المراجعة. وعلى هذا النحو، تظل كفاية الموارد قضية تستحق اهتماماً متواصلاً. وسوف تواصل لجنة المراجعة مراقبة ذلك بدقة وستظل جاهزة لتأييد الدعوة إلى إيجاد موارد إضافية إذا ما أصبح تقديم ضمانات معقولة مهدداً بالافتقار إلى الموارد.
- 27- ويجب أن يكون دعم جميع أنشطة المراقبة وإدارة المخاطر كسياسة للمراقبة. فهذه السياسة تتيح أساساً لإطار المراقبة الداخلية المنسقة والشاملة في عموم البرنامج وتدعم سياسة إدارة المخاطر. وهي تحدد أدوار جميع المعنيين الرئيسيين بإدارة المخاطر ومراقبتها وتشجع على إذكاء فهم مشترك للمخاطر والمراقبة في عموم البرنامج. وأوصت لجنة المراجعة، في السنوات السابقة، بإقرار هذه الوثيقة البسيطة نسبياً للسياسات الرئيسية وتشير إلى أن هذه الوثيقة يجب إقرارها. وتوصي لجنة المراجعة مرة ثانية بإقرارها.
- 28- وإضافة إلى ذلك فقد أوصى المراجعون الخارجيون تقدم الكشوف المالية السنوية مشفوعة بكشف الرقابة الداخلية. وعلى من أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لا تقتضي ذلك فإننا نوافق على أن هذا الكشف سيمثل إضافة مهمة لإثبات الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بمسائل المخاطر والرقابة.

مكتب المفتش العام

مكتب المراجعة الداخلية

- 29- استعرضت لجنة المراجعة كلا من استراتيجية المراجعة الداخلية للفترة 2008/2009، وخطة المراجعة وأعربت عن رضاها لتوافق نطاق العمل المقترح مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج ويتسق مع هدف تقديم ضمان سنوي حول عمليات إدارة المخاطر في البرنامج والمراقبة والحوكمة. وتمثلت السمة الرئيسية لخطة المراجعة في إقرار منهج مراجعة وظيفية للحصول على ضمان يتعلق بالعمليات والمهام الرئيسية التي وضعت حيز التنفيذ لإدارة المخاطر وتحقيق أهداف البرنامج. وكان أحد انعكاسات هذا المنهج زيادة في تغطية المراجعة في المقر الرئيسي، بما في ذلك تعزيز الاهتمام بنظم المعلومات التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من جميع أساليب العمل. وأوصت اللجنة، بعد أن خلصت إلى أن النهج المقترح سوف يمكن مكتب المراجعة الداخلية من توفير الضمان المعقول بشأن العمليات الرئيسية والمجالات ذات المخاطر الكبيرة، بأن يوافق المدير التنفيذي على هذا النهج.
- 30- وبعد أن قيمت اللجنة نتائج العمل السنوي لمكتب المراجعة الداخلية، فإنها تدعم هذا المكتب بصورة مستمرة في تنقيح اهتماماته تمثيلاً مع الأهداف الاستراتيجية للبرنامج والتغييرات في حجم المخاطر. وإن مكتب المراجعة الداخلية مدعو إلى التأكد من حجم جهوده المتعلقة بالمراجعة وأن يبلغ ذلك إلى الإدارة ولجنة المراجعة بصورة سنوية على الأقل. إضافة إلى ذلك، وتمثيلاً مع أفضل الأساليب، ينبغي أن يحسن مكتب المراجعة الداخلية مقدراته في إظهار الطريقة والمجالات التي يمكنه فيها تحقيق قيمة إضافية للبرنامج.
- 31- وخلص مكتب المراجعة الداخلية، في نهاية جميع أعماله خلال السنة، إلى أن البرنامج يعد منظمة "متوسطة المخاطر". وتبعاً لذلك، فإن عمليات إدارة المخاطر والمراقبة والحوكمة المنفذة تتيح ضماناً معقولاً¹ لإنجاز أهداف البرنامج بما يتفق مع لوائحه ونظمه.
- 32- واستعرضت لجنة المراجعة في كل اجتماع من اجتماعاتها أداء مكتب المراجعة الداخلية بالمقارنة مع خطته للمراجعة. وتم تقييم التقدم من خلال تحديثات التقارير ربع السنوية ونتائج المراجعة. كذلك أتيحت نسخ من تقارير المراجعة المستكملة لأعضاء لجنة المراجعة، التي تلاحظ وتلتزم توضيحات عن أي تغيير في خطة المراجعة المقررة. ونوصي بأن يستخدم مكتب المراجعة الداخلية قياسات معقولة ليس فقط لإظهار تحقيق أهداف خطته للمراجعة، بل وأيضاً لتوضيح أثر عمله على البرنامج.
- 33- وتعرب لجنة المراجعة عن ارتياحها لأن مكتب المراجعة الداخلية يواصل عمله تبعاً للإطار الدولي للممارسة المهنية لجمعية المراجعين الداخليين. وتشير لجنة المراجعة إلى أن مكتب المراجعة الداخلية قد خفض، بصورة فعالة، أعباء عمله المتعلقة بتقارير المراجعة غير المصدرة. ومع ذلك، فإن هناك بعض التقارير الرئيسية التي لم تصدر إلا بعد تأخير طويل. ورغم أن هناك اتجاهًا إيجابيًا يتمثل في أن الإدارة تتفاعل بصورة أكبر مما سبق مع مكتب المراجعة الداخلية في دراسة نتائج المراجعة، فإن هناك نقطة يفقد عندها التقرير تأثيره إذا لم يصدر بسرعة بعد الانتهاء من العمل الميداني. وترى لجنة المراجعة أن هدف مكتب المراجعة الداخلية المتمثل في إصدار تقارير ضمن 30 يوماً بعد انتهاء العمل الميداني يعتبر غير

¹ يوجد لدى مكتب المراجعة الداخلية في البرنامج ثلاثة مستويات من التأمين وهي: (1) التأمين الكافي-إطار متين للمراقبة لضمان فرص تحقيق الأهداف (أو منظمة ذات مخاطر قليلة)؛ (2) التأمين المتوسط-إطار طاف للمراقبة الرئيسية لتحقيق الأهداف، لكن الإطار يكون أكثر متانة (أو منظمة ذات مخاطر متوسطة)؛ (3) تأمين غير كافي- خطر عدم تحقيق الأهداف بسبب غياب مراقبة رئيسية داخلية (أو منظمة ذات مخاطر كبيرة)-مكتب البرنامج لمراجعة الحسابات الداخلية، التقرير السنوي.

واقعي. ولذا، فإننا نوصي بأن يعدل مكتب المراجعة الداخلية في ترتيباته الداخلية وتلك المتعلقة بالإدارة للتأكد من أنه يحدد هدفا معقولا بشأن إصدار التقارير على أساس مستدام ويلبي هذا الهدف.

34- واطلعت لجنة المراجعة على استنتاجات المكتب الوطني لمراجعة الحسابات حول الاستنتاجات التي توصل إليها مكتب المراجعة الداخلية فيما يتعلق بمراجعتة خلال السنوات القليلة الماضية. ومع أن لجنة المراجعة توافق على كل من آراء المكتب الوطني والحجج التي رد بها مكتب المراجعة الداخلية، فإنها توصي بزيادة العمل المشترك بين مكتب المراجعة الداخلية والإدارة لإدماج العدد الكبير من التوصيات غير المنفذة على نحو يبين جوانب القصور الشاملة؛ وبأن تسعى الإدارة إلى التخلص من ذلك من خلال تنفيذ الضوابط المحسنة.

مكتب التفتيش والتحقيق

35- تستعرض لجنة المراجعة الخطة السنوية لمكتب التفتيش والتحقيق، كما تستعرض كل ثلاثة أشهر تقرير المكتب عن أنشطته ونتائج تحقيقاته. ومع أن لجنة المراجعة ترصد حالات محددة قليلة جدا حيث يكون هناك خطر مهم محتمل على البرنامج، فإن مكتب التفتيش والتحقيق يقدم، عادة، مزيدا من المعلومات العامة فيما يتعلق بأنشطته واتجاهاته العريضة أو القضايا المستجدة التي تبرز أثناء عمله. ويتم تزويد لجنة المراجعة بالمعلومات التي تشير إلى الظروف التي تتيح الفرصة للغش والانحراف واستجابات الإدارة للاتهامات المؤكدة بارتكاب المخالفات.

36- وقد نفذ خلال الفترة موضوع الدراسة استعراض خارجي من الأقران لأنشطة مكتب التفتيش والتحقيق. وتم تزويد لجنة المراجعة بهذا التقرير والنقت بالاستشاري الذي قاد الاستعراض. وتجدر الإشارة إلى أن الاستعراض كان مكتملا لاهتمامات وأساليب مكتب التفتيش والتحقيق ومؤكدا على امتثال المكتب للمبادئ والممارسات السليمة.

37- ومثلما في مكتب المراجعة الداخلية، ترصد لجنة المراجعة احتياجات مكتب التفتيش والتحقيق من الموارد. ويجدر بنا أن نتوقع، بعد ما أصبحت سياسة الإبلاغ عن سوء السلوك أكثر شيوعا وأصبح مكتب الأخلاقيات فعالا، احتمال ازدياد عمل مكتب التفتيش والتحقيق. وهذا يحتاج إلى إدارة حكيمة وبراعة للتأكد من تسرب اتهامات خطيرة إلى البرنامج ومن ثم معالجتها.

المراجعة الخارجية

38- يتعاون المكتب الوطني لمراجعة الحسابات، بصورة كاملة، مع لجنة المراجعة فيما يتعلق بخبطه ونتائجه وتصويراته. ويقدم ممثلوه مساهمات فكرية وتصورات قيمة لمناقشاتنا حول الإبلاغ المالي على وجه الخصوص، وكذلك المخاطر التي يتعرض لها البرنامج بوجه عام. وقد قيم المكتب أداء اللجنة وأساليبها المثلى وأبلغ اللجنة بقضايا مجلس مراجعي الأمم المتحدة وهو يحدث المعلومات التي يمكن أن تؤثر في البرنامج. وقدم المكتب مشورة استراتيجية تتعلق بتنفيذ معايير المحاسبة الدولية وانعكاساتها على البرنامج.

39- وتناقش لجنة المراجعة جميع تقارير المكتب الوطني لمراجعة الحسابات وانعكاساتها على العمليات المتواصلة للبرنامج والتأثير المحتمل على الإبلاغ المالي. كذلك فنحن نتابع تنفيذ توصيات المكتب الوطني.

40- وقدم المكتب الوطني لمراجعة الحسابات خطط عمله لمناقشاتها واستعراضها، بما في ذلك الأعمال الإضافية الضرورية واللازمة لمراجعة الكشوف المالية سنويا و"الحلول المؤقتة" الضرورية للتقيد بمعايير المحاسبة الدولية في

نهاية 2008. وكما كان الشأن في الماضي، فقد اطلع المكتب الوطني للمراجعة، بروية، على ملاحظات ومقترحات مكتب المراجعة.

تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية والخارجية

- 41- ظلت لجنة المراجعة، خلال رسدها الروتيني لتنفيذ توصيات المراجعة الداخلية والخارجية، تتلقى معلومات مسترجعة عن حالة استجابة الإدارة لتلك التوصيات. وقد لاحظت، بقلق، أن الإدارة لم تواصل اهتمامها بجميع القضايا المثارة، بما في ذلك بعض القضايا الشديدة الخطورة، في الوقت المناسب.
- 42- ومع أن الإدارة نجحت في الحد من عدد التوصيات المعلقة خلال فترة التقرير، فلا زال هناك عدد كبير من التوصيات لم يعالج. وترحب اللجنة بالخطوات التي اتخذت لتجميع التوصيات المتمثلة لتحسين سرعة وفعالية الاستجابة لهذا العدد الكبير من التوصيات، لكنها تشير إلى أن من المفضل أن تقوض الإدارة التنفيذية مسؤولاً كبيراً بما يلي: (1) تسلم إشعار بجميع توصيات المراجعة التي اقترحها المراجعون وقبلتها الإدارة؛ (2) التأكد من استجابة الإدارة في الوقت المناسب؛ (3) إعداد تقرير عن حالة التنفيذ يقدم إلى المدير التنفيذي ولجنة المراجعة.
- 43- وترى لجنة المراجعة أن مثل هذه الخطوات من شأنها أن تبقى الإدارة على إطلاع وأنها ستساعد على ضمان تحسين الرقابة الداخلية. وترحب اللجنة كذلك بالقرار الذي ينص على أن رئيس العمليات يتحمل المسؤولية الشاملة عن متابعة وتنفيذ توصيات المراجعة، على أن يستعين في ذلك بنائب المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية الذي سيضطلع هو الآخر بدور مهم.

إدارة مخاطر المنظمة

- 44- أشارت التقارير السابقة المقدمة إلى المدير التنفيذي إلى الافتقار إلى تشغيل فعال لإدارة مخاطر المنظمة. ولقد كان تنفيذ مهمة إدارة المخاطر بطيئاً إلى حد أن الأعمال المنفذة سابقاً تركت لتضمحل حتى عهد قريب. وإن رأي لجنة المراجعة، الذي يقضي بإدراج تقدير وإدارة مخاطر المنظمة ضمن البرنامج، كان قد أعيق بسبب الافتقار إلى الاستمرارية في القيادة ومحدودية الكفاءة الفنية والخلط بين مبادرات تغيير الإدارة والإدارة القائمة على النتائج الذي حال دون تطبيق إدارة فعالة لمخاطر المنظمة. إضافة إلى ذلك، فإن إدارة مخاطر المنظمة لم تدعم حتى الآن بسياسة قوية للمراقبة وإطار للمراقبة الداخلية. وفضلاً عن هذا، فإن لجنة إدارة مخاطر المنظمة التي أنشأها المدير التنفيذي حديثاً لا تجتمع بانتظام. ونوصي بأن تبدأ هذه اللجنة في الاجتماع بانتظام من أجل رصد المخاطر التي يتعرض لها البرنامج.
- 45- والدليل على عمل نظام إدارة المخاطر بصورة ملائمة يتمثل في أن المخاطر هي عنصر واضح ورئيسي لجميع المبادرات. ووجدت لجنة المراجعة أن هذا الأمر كان مفقوداً، على سبيل المثال، في الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2008-2011). فهذه الوثيقة الرئيسية لم تتضمن إشارة واضحة إلى المخاطر أو إدارة المخاطر على الإطلاق. وقد ضاعت الفرصة لتحديد اللهجة والإعلان بصورة رسمية عن أهمية تحديد القضايا التي تهدد استمرارية عمل البرنامج من الناحيتين المالية والتشغيلية.
- 46- وهناك مثال آخر يتمثل في مفهوم الإدارة القائمة على النتائج الذي ادخل منذ عدة سنوات مع إمكانية أن يدعم الإدارة في توجيه جهودها ومواردها بأسلوب أكثر كفاءة وفعالية. وكانت جهود الإدارة لتنفيذ هذا المفهوم متقطعة وفقدت زخمها.

وترى لجنة المراجعة أن مبادرة إدارة التغيير هذه يمكنها، حتى الآن، من أن تستفيد من التقدير والرصد الدقيقين للمخاطر وان تحدد الحالة التي يمكن، بموجبها، تحقيق منفعتها المستهدفة.

47- ولم تكن لجنة المراجعة مقتنعة بأن آلية أنشئت خلال الفترة موضع الاستعراض يمكن أن تحدد، بصورة فعالة، المخاطر المستجدة على مستوى عموم المنظمة. وتعيضا عن ذلك، فقد زود المدير التنفيذي، بتأييد من كبار المديرين، لجنة المراجعة بمعلومات وخطط استراتيجية عن إدارة المخاطر للتعامل مع طائفة كاملة من قضايا المخاطر المحددة. وكانت المدخلات المقدمة حيوية للتمكن من تحديد سياقات المخاطر المستجدة والتفكير في الخطط والإجراءات الإدارية للتصدي لهذه المخاطر.

48- ومع أن إدارة مخاطر المنظمة ناضلت لتحسين أحوالها، فإن لجنة المراجعة تعتقد أن ثمة أساس يترسخ الآن لتدعيم نجاح هذه الإدارة. وتتعترف اللجنة بأن هناك دليلا واضحا على أسلوب جيد في إدارة المخاطر في عموم البرنامج. وقد دخل البرنامج، تحت قيادة المدير التنفيذي، عبر سنة مضطربة شهدت تخفيضات في الميزانية، وتحديد استراتيجية جديدة للبرنامج في ظل ظروف متغيرة، وزيادات حادة في أسعار الأغذية ونقلها، وانخفاض في قيمة الدولار مقابل اليورو، وتحولا صعبا إلى معايير المحاسبة الدولية، وافتقارا إلى القيادات الرئيسية إما بسبب الانتقال أو التقاعد الإلزامي.

49- ولاحظت لجنة المراجعة في سياق تواصلها مع المدير التنفيذي وسائر كبار المديرين وعيهم المتجدد بالحاجة إلى إدارة فعالة لمخاطر المنظمة. وتحقيقا لهذه الغاية فإن اللجنة تعرب عن ترحيبها بالشعبة الجديدة للأداء والمساءلة التي أنشئت مؤخرا وتم تعيين مدير لها. وبينما ترى لجنة المراجعة أن هذه الوظيفة تفتقر إلى الموارد الكافية في الوقت الحاضر فإنها تلاحظ رغبة الإدارة في مراجعة التمويل المطلوب. وتحت لجنة المراجعة المدير التنفيذي على مواصلة دعم هذه المهمة الرئيسية وتقتراح إيلاء الاهتمام لتركيز جهود هذه الشعبة باستمرار على مسائل مخاطر المؤسسة.

50- وتلاحظ لجنة المراجعة أهمية التنفيذ الكامل لإطار مراقبة إدارة مخاطر المؤسسة للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي. ولا يمكن للجنة أن تبالغ في أهمية وجود مهمة لإدارة المخاطر ترتبط بإطار منسق ومبسط يهدف إلى زيادة المساءلة في عموم البرنامج. فالإطار يؤثر في كل فرد وهو مصمم لإيجاد تناسق في مجال إدارة المخاطر والمراقبة بدءا من اصغر مكتب قطري وانتهاء بالمقر الرئيسي. وهو كذلك أمر أساسي للرسالة السنوية التي يبعثها المدير التنفيذي للممثلين ويقدم دعما للإبلاغ المالي السنوي المنشأ حاليا. وتلاحظ لجنة المراجعة، بقلق، أن التوصيات السابقة لتحقيق هذا الهدف والتي وافقت عليها الإدارة لم تنفذ ولكن ترحب بقرار الإدارة بشأن استعراض هذه المسألة. ونحن نوصي مرة أخرى بأن يوافق البرنامج، بصورة رسمية، على إطار المراقبة الذي حددته لجنة التقارير المالية وأن تحدد موعدا لتنفيذه الكامل وإدماجه في جميع أنشطته.

شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2

51- خضعت هذه المبادرة الانتقالية الرئيسية للتطوير لبعض الوقت، وقد عانت من تأخيرات طويلة كان آخرها في 2008. ولم يقتصر الأمر على إضاعة الوقت، بل اشتمل ذلك على هدر في التكاليف. وفي هذه المرحلة، ليس واضحا للجنة المراجعة ما إذا كان مشروع ونجز 2 سوف يقدم ما وعد به أساسا للمجلس.

52- وكان تأثير التأخير الأخير أشد وقعا عندما أضحي لزاما على الإدارة والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات أن تلجأ إلى "حلول مؤقتة" لإعداد الكشوف المالية في نهاية السنة. وكان من شأن إجراء تقدير دقيق للمخاطر أن يسترعي اهتمام الإدارة على قضايا المخاطر. واقتضاء تحديد المعالم؛ والتأكد من إجراء القياس مقابل هذه المعالم، وأن تعدل الخطط

بأسلوب متواقف وأن تتحمل الإدارة المسؤولية أمام المجلس بشأن النتائج. وتوصي لجنة المراجعة أن يخضع ونجز 2 بكامله بعد التنفيذ للتقييم لرؤية مدى ما حققه المشروع من المنافع المتوقعة والتكاليف التي تحملها البرنامج في سبيل ذلك.

منع التدليس، ومدونة الأخلاقيات، وسياسة الإبلاغ عن المخالفات

- 53- لم يتم حتى الآن إدخال سياسة لمنع التدليس على الرغم أن مكتب المراجعة الداخلية قد أوصى بها منذ بعض الوقت. وتؤيد لجنة المراجعة اعتماد تلك السياسة.
- 54- وفوضت الأمم المتحدة كل المنظمات بإنشاء مكتب للأخلاقيات. والبرنامج جدير بالثناء لمسار عته بتعيين مسؤول الأخلاقيات وإقامة علاقات مع سائر مكاتب الأخلاقيات في الأمم المتحدة، بحيث يقدم مدخلات للجهود الواسعة المبذولة في مجال الأخلاقيات في الأمم المتحدة.
- 55- وتشير لجنة المراجعة إلى أن مدونة الأخلاقيات في البرنامج تعد مدونة نمطية للأمم المتحدة. وترتئي لجنة المراجعة أن على الإدارة أن تتحرى ما إذا كانت مدونة الأمم المتحدة تتضمن، أم لا، ما يطلبه البرنامج من موظفيه استنادا إلى متطلباته الفريدة. وتشاطر الإدارة هذا الرأي ويعكف البرنامج على صياغة مدونة الأخلاقيات الخاصة به. وإن إنشاء مكتب فعال للأخلاقيات لا يمكن إنجازه بين عشية وضحاها. فقد تم تعيين موظف جديد للأخلاقيات كما تم استنباط استراتيجية للتنفيذ. وهذا يستلزم جهودا متواصلة من جانب مكتب الأخلاقيات والإدارة العليا للتأكد من أن لهذه المهمة تأثير واسع كما هو متوقع. ويظل السؤال عما إذا كان لمسؤول الأخلاقيات مدخلات على مستوى الإدارة العليا، وما هو مدى هذه المدخلات وهو ما يفضل أن يطبق في الأماكن الأخرى.
- 56- ونوصي باعتماد سياسة لمنع التدليس.

ترتيبات الأمن والتأمين

- 57- تلقت لجنة المراجعة تحديثا لترتيبات الأمن في أعقاب التفجير الذي حدث في الجزائر العاصمة ووفاة أحد الموظفين. واطلعت على الاستراتيجيات وأنشطة الإدارة والموظفين المعنيين بالأمن في البرنامج واطلعت على بعض التحديات الأمنية التي تواجه البرنامج والموظفين. ومن جهة أخرى، فإن معلومات التأمين المقدمة تحتاج إلى إعادة النظر فيها سواء من حيث مستوى وطبيعة التغطية. ونحن نوصي بإعادة النظر في التغطية التأمينية للموظفين.

استمرارية الأعمال/ خطة الإنعاش من الكوارث

- 58- تلاحظ لجنة المراجعة استمرار الافتقار إلى مثل هذه الخطة، وهو ما أثاره، بصورة متكررة، مكتب المراجعة الداخلية في تقاريره السنوية. وإن إخفاق الإدارة في طرح مثل هذه الخطة وتنفيذها، والأهم من ذلك، اختبارها يعتبر هاجسا متواصلًا. ونحن نوصي، مرة أخرى، بصياغة خطة لمواصلة الأعمال واختبارها لإثبات أن البرنامج ليس عرضة لمخاطر شديدة في هذا المجال الرئيسي الذي تعتمد عليه المنظمة بكاملها.



استعراض أساليب العمل

59- كما هو الحال بشأن سائر المبادرات التي وردت في أماكن أخرى من هذا التقرير، فإن التنفيذ الكامل لهذا المشروع قد تأخر طويلا. ويتمثل هدفه في تبسيط عمليات وأنشطة البرنامج. ورغم الموارد التي قدمت لهذه المبادرة مع مضي الوقت، إلا أنها لم تكتمل بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات. وتعتقد لجنة المراجعة أن هذا يمثل إضاعة للفرص وهي تحت الإدارة على إعادة تقدير ما كان يمكن عمله لتحقيق التأثير الأولي المرغوب.

استشراف المستقبل

تعيين المراجع الخارجي المقبل

- 60- نظرا لأن فترة التعاقد مع المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة، كمراجع خارجي للبرنامج، تقترب من نهايتها في يوليو/تموز 2010، فإن لجنة المراجعة تحت الإدارة، على أن تبدأ مبكرا في العمل مع المجلس التنفيذي لوضع معايير الاختيار لتطبيقها والعملية التي ينبغي إتباعها.
- 61- وتتوقع لجنة المراجعة، في ضوء كفاءتها الفنية في مجال المراجعة وخبرتها مع البرنامج، أن تضطلع بدور في تقديم النصح حول المسار والتوقيت وتزويد المجلس بالمدخلات حول ما يخص الجوانب الفنية والمالية للمقترحات المقدمة من المرشحين لمنصب المراجع الخارجي القادم للبرنامج.
- 62- ونحن نوصي بتحديد وجدولة دور لجنة المراجعة في مجال اختيار المراجع الخارجي القادم.

مساهمة المجلس في جدول أعمال لجنة المراجعة

- 63- نظرا لأن علاقات الإبلاغ الجديدة بين لجنة المراجعة والمجلس قد بدأت لتوها، ينبغي على المجلس أن يبلغ لجنة المراجعة ويوضح لها احتياجاته التي تدخل ضمن نطاق اختصاصاتها الفنية. ولجنة المراجعة بدورها ستبحث المسائل المطروحة مع الإدارة وستسدي المشورة للمدير التنفيذي والمجلس التنفيذي بناء على ذلك. وبغية مواكبة توقعات المجلس، تقترح لجنة المراجعة الاجتماع دوريا مع رئيس المجلس التنفيذي وحضور اجتماعات المجلس حسب الاقتضاء.

الزيارات الميدانية

- 64- حظي أعضاء لجنة المراجعة بالتشجيع لزيارة المكاتب القطرية للإطلاع على عمليات البرنامج كلما سمح سفرهم الشخصي بذلك. وباستثناء الزيارة التي قام بها رئيس اللجنة إلى مكتب غانا في يوليو/تموز 2008، لم تتم أية زيارة من هذا القبيل. ونظرا لأن تركيبة اللجنة الجديدة للمراجعة تتخذ شكلها، فإننا نوصي بأن يزور الأعضاء مكاتب قطرية مختارة ومواقع مشروعات، كجزء من عملية الاستقراء وما بعدها.

الملحق

9 يناير/كانون الثاني 2007

اختصاصات لجنة المراجعة في البرنامج

الغرض

- (1) أنشأ برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) لجنة لمراجعة الحسابات لمساعدة المدير التنفيذي في مسؤولياته عن رفع التقارير المالية، واستعمال الموارد، وترتيبات الرقابة الداخلية في البرنامج، وعملية إدارة المخاطر، والمسائل الأخرى المتصلة بالمراجعة. وتقوم لجنة المراجعة أساساً بإسداء المشورة للمدير التنفيذي بشأن تلك المسائل وليس الغرض منها أن تحل محل الوظائف الاستشارية المقدمة إلى المجلس التنفيذي من اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية أو لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة.
- (2) لتيسير تحقيق الشفافية والاستقلال النسبي للجنة المراجعة عن الإدارة اليومية، يعين جميع أعضاء لجنة المراجعة من خارج البرنامج. وينبغي أن يتحلى هؤلاء الأعضاء بالكفاءة في الجوانب ذات الصلة بالبرنامج (بما في ذلك المالية والإدارة ومراجعة الحسابات).
- (3) يتولى عضو خارجي رئاسة لجنة المراجعة.

الاختصاصات

- (4) تتولى لجنة المراجعة ما يلي:
 - (أ) إسداء المشورة إلى المدير التنفيذي بشأن المسائل الناشئة عن أنشطته في إطار تلك الاختصاصات.
 - (ب) استعراض وإسداء المشورة إلى المدير التنفيذي بشأن السياسات التي تؤثر تأثيراً مهماً على المسائل المتعلقة بالمحاسبة ورفع التقارير المالية؛ واستعمال الموارد، وفعالية الضوابط الداخلية في البرنامج، ووظيفة الرقابة الداخلية، والإجراءات التشغيلية وإدارة المخاطر.
 - (ج) استعراض وإسداء المشورة إلى المدير التنفيذي بشأن الكشوف والتقارير المالية للبرنامج.
 - (د) تعزيز فهم وفعالية ووظيفة المراجعة في البرنامج، وتوفير منتدى لمناقشة مسائل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، والإجراءات التشغيلية والمسائل التي تنيرها عمليات المراجعة الداخلية والخارجية.
 - (هـ) تقديم تعليقات على خطط عمل وظائف المراجعة الداخلية والخارجية للنظر فيها أثناء الاستعراض المستمر.
 - (و) النظر في جميع التقارير ذات الصلة المقدمة من المراجعين الداخليين والخارجيين، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالكشوف المالية للبرنامج وخطاب الإدارة. وتقع على البرنامج المسؤولية عن نزاهة عرض الكشوف المالية، بما في ذلك الكشف عن البيانات بطريقة ملائمة.

(ز) النظر في المخاطر وأثار الرقابة التي تنطوي عليها التقارير المقدمة من مكتب مكتب التفتيش والتحقيقات فيما يتعلق باختصاصاته، وإحالة مسائل المراجعة إلى وحدة التحقيقات، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بسير العمل على النحو الواجب واعتبارات الخصوصية.

(ح) رصد تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية والخارجية.

(ط) استعراض وإسداء المشورة إلى المدير التنفيذي بشأن ترتيبات البرنامج التي تكفل لموظفيه وللأطراف الأخرى إثارة الشواغل سرا بشأن المزاعم بوقوع تجاوزات في إدارة وتنفيذ العمليات.

(ي) إعداد تقرير سنوي عن أنشطتها لعرضه على المدير التنفيذي وإحالاته إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه؛

(ك) تقديم توصيات ملائمة إلى المدير التنفيذي.

الوصول

(5) تتمتع لجنة المراجعة بالسلطة القيام بما يلي:

(أ) الحصول على جميع المعلومات و/أو الوثائق التي ترى أنها لازمة لأداء المهمة الموكولة إليها، بما في ذلك جميع تقارير المراجعة ووثائق أعمال المراجعة التي تصدر عن عملية المراجعة الداخلية؛

(ب) التماس أي معلومات من أي موظف أو طلب أي معلومات من نظم البرنامج، ومطالبة جميع الموظفين بالتعاون مع أي طلب مقدم من لجنة المراجعة في أداء اختصاصاتها؛

(ج) الحصول على المشورة القانونية أو غيرها من المشورة الفنية المستقلة عند اللزوم؛

(6) يجتمع الرئيس والمراجع الخارجي سنويا في دورة خاصة.

عدد الاجتماعات

(7) تجتمع لجنة المراجعة في العادة أربع مرات على الأقل سنويا. ويجوز للرئيس وأي عضو والمراجع الخارجي طلب عقد اجتماعات إضافية.

الدعوة إلى عقد الاجتماعات

(8) تعقد اجتماعات لجنة المراجعة بدعوة من الرئيس أو من الأمانة بناء على تعليمات الرئيس. ويخطر أعضاء لجنة المراجعة في العادة قبل موعد انعقاد الاجتماعات بعشرة أيام على الأقل.

(9) يجهز الرئيس جدول أعمال مؤقت للاجتماعات لتوزيعه مع الدعوات.

العضوية والنصاب المطلوب

(10) يعين المدير التنفيذي خمسة أعضاء في لجنة المراجعة، على أن يكون ثلاثة منهم على الأقل أعضاء من خارج البرنامج والعضو (العضوان) الباقيان يمكن أن يعين (يُعِينان) بواسطة البرنامج بصفة عضو (عضوين) في البرنامج. ولا يمكن لمناب أن يمثل الأعضاء. والنصاب المطلوب يستوفى بثلاثة أعضاء.

(11) ستكون فترة شغل المنصب عامين كمدة أولية قابلة للتجديد لفترات تحدد مدتها بواسطة المدير التنفيذي وتقسّم إلى مراحل تحقيقا للاستمرارية.



تضارب المصالح

(12) يتم الاحتفاظ بسجل للمصالح لتسجيل مصالح الأعضاء عموماً أو فيما يتعلق بمسائل محددة. وفي حالة نشوب تضارب فعلي أو محتمل في المصالح، تعلن المصلحة وينشأ عنها إعفاء العضو/الأعضاء من المناقشة أو الامتناع عن التصويت على المسألة. وفي تلك الحالة، يلزم استيفاء النصاب المطلوب من سائر الأعضاء.

مسؤوليات والتزامات الأعضاء

(13) يعمل الأعضاء على نحو مستقل وبصفة غير تنفيذية أثناء أدائهم لدورهم الاستشاري في لجنة المراجعة، وهم بذلك لا يعدون مسؤولين بصفتهن الشخصية عن القرارات التي تتخذها لجنة المراجعة ككل.

المشاركة بصفة غير شخصية

(14) يتوقع حضور الأعضاء الاجتماعات. ويجوز كذلك للأعضاء الحضور من خلال التخاطب عبر الفيديو. على أنه في حال حضور عضو عبر الهاتف، فلن يؤخذ حضوره في الحسبان لأغراض استيفاء النصاب المطلوب.

الحضور

(15) يحضر المدير التنفيذي جميع الاجتماعات.

(16) يحضر في العادة أيضا المراجع الخارجي ونائب المدير التنفيذي للشئون الإدارية، ومدير الرقابة، ومدير المراجعة الداخلية. ويجوز للجنة المراجعة أن تقرر عقد "دورات تنفيذية" بدون حضورهم من أن لآخر حسب ما يقرره الرئيس.

الرئيس بالنيابة

(17) إذا لم يتمكن الرئيس من حضور الاجتماع، يختار الأعضاء الحاضرون رئيساً بالنيابة لذلك الاجتماع من بين الأعضاء الخارجيين الحاضرين.

التصويت

(18) تتخذ أغلبية الأعضاء الحاضرين والمصوتين قرارات لجنة المراجعة. وفي حال انقسام الأصوات مناصفة، يكون للرئيس الصوت المرجح.

وظيفة الأمانة

(19) يتولى أمانة لجنة المراجعة موظف من البرنامج يعينه المدير التنفيذي، ويكون مسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام الرئيس عن المسائل المتعلقة بعمل لجنة المراجعة.

محاضر الاجتماعات

(20) تتولى الأمانة تجهيز وحفظ محاضر الاجتماعات. وتعتمد لجنة المراجعة المحضر عن طريق المراسلة في غضون شهر من انعقاد الاجتماع.

(21) يتولى الرئيس تجهيز الوثائق المؤيدة أو تتولى الأمانة تجهيزها بناء على تعليمات الرئيس أو بمبادرة منها. ويجوز كذلك أن يقوم بتقديم الوثائق المراجع الخارجي أو اللجان التوجيهية التابعة للإدارة، بناء على موافقة الرئيس.

سرية الاجتماعات والمحاضر

(22) تعتبر مداوالات لجنة المراجعة ومحاضر اجتماعاتها سرية ما لم يتقرر خلاف ذلك. ولا تستعمل الوثائق والمواد الإعلامية الموزعة على لجنة المراجعة للنظر فيها إلا لهذا الغرض وتعتبر سرية.

رفع التقارير

(23) تجهز لجنة المراجعة تقريراً عن أعمالها في السنة السابقة لعرضه على المدير التنفيذي خلال الربع الأول من السنة التقويمية. ويجب أن يشمل التقرير التوصيات المتعلقة بتغيير اختصاصات اللجنة. كما تجهز لجنة المراجعة تقريراً لعرضه على الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في مايو/أيار من كل عام. ويتولى الرئيس عرض تلك التقارير.

(24) يتفاعل الرئيس بانتظام مع المدير التنفيذي حول نتائج مداوالات لجنة المراجعة والمسائل القادمة ذات الصلة بأعمالها.

تعويض الأعضاء

(25) يعرض أعضاء لجنة المراجعة عن الإجراءات المتخذة ضدهم بسبب الأنشطة المضطرب بها أثناء أداء لجنة المراجعة لعملها مادامت تلك الأنشطة تنفذ بحسن نية.

جيمس موريس
المدير التنفيذي